مسالة تجنيد الاستعمار لأبناء شمال إفريقيا
في حروبه الاستعمارية والمواقف المحلية منها

أ. شيخ لعرج
أ. د. دحو فغرور
جامعة وهران1 أحمد بن بلة

إن النزعة الاستعمارية التي طبعت سياسة الدول الأوربية الكبرى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ولت لدى هذه الدول حاجة ماسة الى القوة العسكرية التي تمكنهم من تحقيق اغراضهم التوسعية، وخاصة في إفريقيا التي كانت ترى فيها خزانا استراتيجيا للموارد البشرية الشابة، التي يمكن استغلالها في توسعاتها الاستعمارية، وبالخصوص أبناء شمال إفريقيا والذين عرفوا بنزعتهم القتالية، وقدرتهم على تحمل الظروف الصعبة، ومن هنا ظهرت بعد احتلال بلدان المنطقة مسالة التجنيد العسكري لهذه الطاقات البشرية الضخمة.

أولا مسالة التجنيد في الجزائر

بعد نزول القوات الفرنسية في سيدي فرج غرب العاصمة في 14 جوان1830م، وتمكنهم بعد أقل من شهر من ارغام الداي حسين على توقيع معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830م، كان الفرنسيون يعتقدون بان التوسع في بقية مناطق الجزائر سهل المنال، وان الأتراك كانوا العقبة الوحيدة امامهم، ولكن اشتداد المقاومة الشعبية ضدهم، بعد محاولة مد نفوذهم خارج العاصمة جعلهم يتاكدون من الصعوبات المنتظرة، وهو ما اقره الجنرال دوباريل بنفسه في مذكراته التي ورد فيها: "إن الفرنسيين ارتكبوا خطأ فادحا عندما طردوا الجيش الانكشاري، فهؤلاء المماليك كانوا على استعداد لمساعدتنا في قضيتنا،والبقاء في خدمتنا، فلقد حطمنا الإدارة

التركية، ولم نتمكن من وضع شيء بديل اخر عنها، ومن حسن الحظ أن هناك بعض الكراغلة ما يزالون في البلاد ويمكن الاعتماد عليهم."[1]

وبالتالي وأمام صعوبة إخضاع القبائل الثائرة، كان على القادة الفرنسيين ربط علاقات مع الأهالي ، وظهرت فكرة تجنيد من هم على استعداد للتعاون معه، وخاصة القبائل التي كانت متعودة على تقديم خدماتها للسلطة الحاكمة في العهد العثماني، على غرار قبيلة زواوة والصبايحية مثلا.

أول قبيلة اتصل بها دوبورمون كانت قبيلة زواوة [2]، وتمكن من تجنيد 500 فارسا منها، بقيت معسكرة في مدينة الجزائر [3]، وهؤلاء في الواقع بقايا فرقة عسكرية كانوا في خدمة الأتراك وبدأت مهامها الجديدة ابتداء من 25 أوت 1830، وظهر لكلوزيل بعد دوبورمون أن المجندين الجزائريين يمكنهم تعويض عناصر جيش الاحتلال، إذا ما تم تخفيض عددهم، وبالتالي يسمح هذا الإجراء بالحفاظ على ميزانية الدولة، والتقليل من نفقاتها الحربية، ويستفاد منهم أيضا في معرفة تضاريس الجزائر، ولذلك كتب إلى وزير الحربية الفرنسية في06 سبتمبر يستشيره في الأمر، وقبل مقترحه بتخفيض عدد أفراد الجيش إلى الثلث ليبقى بالجزائر 10 آلاف جندي، والبقية غادرتها إلى فرنسا، وفي 01 أكتوبر اتخذ قرارا بإنشاء فيلقين من المجندين الجزائريين، وسمح لكل جزائري يريد التعاون مع الجيش الفرنسي بالانضمام إليهما، وكانا يتشكلان من "الزواف" وانضم إليهما فعلا الكثير من المغامرين والشباب المجرد من وسائل العيش، وصنع منهم قوة عسكرية متمرسة وقوية، يمكن الاعتماد عليها في المهمات الصعبة، خاصة وأن عناصرها كانوا متعودين على السير لمسافات طويلة دون ماء ولا نوم، وبقيت عمليات التجنيد العسكري للجزائريين مستمرة على مدار سنوات الاحتلال، لتتخذ شكلا تعسفيا بعد إقرار صيغة التجنيد الإجباري عام 1912م.

طرق تجنيد الجزائريين

يمكن تقسيم هده الطرق إلى صيغتين أساسيتين هما صيغة التجنيد الإرادي (التطوعي) وصيغة التجنيد الإجباري ابتداء من صدور قانون التجنيد الإلزامي في 03 فبراير 1912م.

التطوع الارادي للأفراد والجماعات

فتحت السلطات الاستعمارية أبواب التجنيد أمام الجزائريين، وكانت تدرك أن الظروف المعيشية الصعبة وخاصة في الجبال ستدفع بالشباب إلى طلب الانخراط التطوعي في الجيش الاستعماري، وقد حاولت فرنسا إغراءهم بالمنح وبعض الامتيازات، ورغم الأجور المتدنية التي كان المجندون يتقاضونها إلا أنها في نظر الجزائريين كانت تخفف عنهم وطأة العيش، فالخيالة مثلا في فرق المخزن لا تزيد منحتهم عن فرنكين يوميا، وهي أعلى مقارنة بمنحة المشاة المقدرة بفرنك واحد[4]، أما منحة أفراد جهاز الشرطة الذي تم إنشاؤه سنة 1843 فكانت في حدود 15 فرنك شهريا للمشاة و30 فرنك للخيالة، أما الامتيازات فاقتصرت على الإعفاء من بعض الضرائب ووعود بضمان التقاعد، ولو أن هذه الوعود لم تتحقق إلا نسبيا وفي بعض الحالات فقط، لأن اغلب المجندين لم يستفيدوا منه بما في ذلك من شاركوا في الحربين العالميتين ودافعوا عن فرنسا وأبلوا البلاء الحسن، كما وعدت فرنسا المجندين بمناصب اذا قدموا خدماتهم لها بولاء وإخلاص.[5]

وحتى تضمن السلطات الاستعمارية حسن سير عملية التجنيد الإرادي، لجأت إلى استمالة رؤساء القبائل بتقربها من الشخصيات المحلية ومنحها مناصب، إغراءا لها لتشجيع أبناء القبائل على التعاون معها، مثلما حدث مع بعض شيوخ القبائل في مقاطعة قسنطينة، أين قام الماريشال فالي بتنصيبهم قيادا لاستمالتهم، وضمان تعاونهم للقضاء على المقاومة الوطنية، وفيما يتعلق بانضمام الجماعات حافظت فرنسا على صيغ التجنيد العثمانية، بالابقاء-كما ذكرنا سالفا – على فرقة الزواف، والتقرب من قبائل المخزن المشكلة من الزمالة والدوايرفي الغرب الجزائري، وعقدت معها معاهدة في

16 جوان 1835م، تنص المادة السابعة منها على القتال الى جانب الجيش الفرنسي، حتى ضد الجزائريين مقابل تسليح أفراد ها وإعفائهم من بعض الضرائب.[6]

التجنيد الإجباري بموجب قانون 03 فبراير 1912

لم تكن نية تجنيد الجزائريين إجباريا في الجيش الفرنسي وليدة سنة 1912 ولكن الفرنسيين حاولوا مرارا تطبيق هده الصيغة، وكانوا يفكرون في دلك مند عام 1832 غير ابهين بتعهداتهم التي وردت في معاهدة 05 جويلية 1830، ولكن مشاريعهم واجهتها عدة صعوبات على رأسها -كما أورد اجرون – صعوبة إحصاء الشباب القابل للتجنيد، في ظل غياب قوائم مضبوطة للحالة المدنية، وكذا الخوف من حركات التمرد في حالة تدريب الجزائريين وتسليحهم [7]، وكان الضباط الفرنسيون يتقدمون من فترة لأخرى باقتراحات لتطبيق التجنيد الإجباري ، فكان منها اقتراح الجنرال موليير سنة 1845،ثم الجنرال مارتمبري 1864،ثم نداءات اخرى في 1872 و1874 بعد المشاركة الفعالة للرماة الجزائريين في حرب 1870 ضد بروسيا رغم انهزام فرنسا وفقدانها للالزاس واللورين، وتجددت مطالب العسكريين الفرنسيين بحاجتهم للمجندين الجزائريين سنتي 1881- 1882م.[8]

ابتداء من سنة 1889 دخلت مسالة التجنيد الإجباري أروقة البرلمان الفرنسي وناقشها النواب، ولكن القانون لم ير النور بسبب معارضة المعمرين من جهة، وعدم تحمس المسؤولين للقضية من جهة أخرى، غير أن سنتي 1907-1908 كانتا حاسمتين في مسالة التجنيد بعد اقرار قانون 1905 تقليص مدة الخدمة العسكرية للفرنسيين إلى سنتين بدل ثلاث سنوات، وادى ذلك إلى تناقص عدد أفراد الجيش الفرنسي، وقت ظهور مستجدات تجعل مسالة التجنيد الإجباري للجزائريين ضرورية كالتنافس الاستعماري، وخاصة في تلك الفترة حول المغرب الأقصى إضافة إلى التوتر في العلاقات الأوربية [9]، وما رافقها من سباق نحو التسلح قد يفضي إلى قيام

حرب عالمية، وذلك ما جعل ميسيمي مقرر الميزانية الحربية يلح سنة 1907 على ضرورة تطبيق صيغة التجنيد الإجباري على الجزائريين.[10]

صدور القانون:

في 03 فبراير 1912 وبعد مناقشته في البرلمان الفرنسي صدر القانون الذي لطالما انتظره القادة العسكريون الفرنسيون، والذي ينص على التجنيد الإجباري للجزائريين باعتبارهم رعايا فرنسيين[11]، وجاء بذلك هذا القانون تتويجا لمشاريع كثيرة سبقت الإشارة إليها لمضاعفة عدد المجندين الجزائريين بعد أن عرفت ظاهرة التطوع الإرادي نوعا من الركود، ونشر هذا القانون في الجريدة الرسمية المبشر[12] يوم السبت 02 مارس 1912م، وهو يحتوي على 30 مادة موزعة على أربعة أبواب.

مضمون القانون

الباب الأول: أحكام عامة، المادة الأولى منه تنص على تجنيد الأهالي المسلمين بصيغة الاختيار أو إعادة التجنيد إعادة.

الباب الثاني:التأكيد على الأحكام الواردة في الباب الأول.

الباب الثالث:يحتوي على ثمانية فصول تضم 23 مادة من المادة 03 إلى المادة 26 وتتضمن هذه المواد ما يلي:

الفصل الاول:04 مواد (من 03 الى 06) وهو يتعلق بكيفية استدعاء المسجلين.

الفصل الثاني:05 مواد (من 07 إلى 11)وهو يتعلق بإحصاء الجزائريين.

الفصل الثالث:03 مواد (من 12 إلى 14)ويبين الأشخاص الذين لهم الحق في الإعفاء والتأجيل.

الفصل الرابع:07 مواد (من 15 الى 21) ويتعلق بالقرعة وجمع الأشخاص.

الفصل الخامس:خاص بالبديل.

الفصل السادس: يضم المادتين 23، 24 وهو خاص بجمع العسكريين.

الفصل السابع: خاص بالمرتب اليومي والجوائز وهو ما تنص عليه المادة25.

الفصل الثامن: ويتعلق بالأحكام الجزائية ويشمل المادة 26.
الباب الرابع:ويحتوي على أربع مواد (من 27 إلى 30) ويتعلق بالاميازات وتنظيم الجنود والقانون ساري المفعول في المناطق المدنية دون غيرها من المناطق العسكرية. وقد وقع في النهاية على هذا القانون رئيس الجمهورية الفرنسية البر فاليار ووزير الحربية ميلران.

تطبيق القانون وردود لفعل المحلية

شرعت السطات الاستعمارية في تطبيق هذا القانون في جوان 1912م بعد تعيين فرق مكلفة بالإحصاء والقرعة والتجنيد، وترافق هذه الفرق في أداء مهمتها قوات عسكرية من الرماة والصبايحية والمشاة لتفادي اي حادث قد يواجه تلك اللجان، وبعد تحديد الولاية العامة وقيادة الجيش تقرر البدء بتجنيد 2550جزائريا موزعين على العمالات الثلاثة كما يلي:
عمالة الجزائر: المسجلون البالغون 18 سنة: 8483، العدد المطلوب: 753 جنديا
عمالة قسنطينة: المسجلون: 13532، العدد المطلوب: 1331 جنديا
عمالة وهران: المسجلون: 4707، العدد المطلوب: 466 جنديا [13]

أما ردود الفعل المحلية تجاه هذا القانون فقد اتخذت عدة أشكال بعضها سياسي والآخر عسكري. من المظاهر السياسة نذكر:

أ- **المظاهرات**: عمت مختلف مناطق البلاد احتجاجا على تطبيق هذا القانون الجائر، ومن أمثلة ذلك ما وقع في منطقة بوقرة (روفيغو سابقا) بضواحي البليدة أين احتج أكثر من 300 شخص أمام دار البلدية، ولم يغادروها الى غاية أن وعدهم رئيس البلدية بدراسة القضية، [14] كما وقعت مظاهرات عنيفة في عين توتة بضواحي باتنة لما همت اللجان الفرنسية باجراء القرعة شهر جوان 1912، ونفس المظاهرات عرفتها منطقة القنطرة ببسكرة في 24 جوان 1912 تعبيرا عن رفض التجنيد الإجباري . [15] كما عبر سكان خنشلة عن عزمهم اللجوء إلى الجبال إذا ما طبق عليهم هذا القانون والقيام بثورة [16] .

ب-تقديم العرائض: وهي شكل من إشكال الاحتجاج على هذا القانون، حيث قامت لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين والتي كان الأمير خالد احد أعضائها بارسال عريضة الى الحكومة الفرنسية والمجلس الوطني الفرنسي، اعتبروا فيها هدا القانون منافيا للديمقراطية ومهينا للجزائريين، إذ لا يطبق إلا على الفقراء ولا تزيد منحة المجند عن 250 فرنكا، وأيضا غير عادل باقراره مدة ثلاث سنوات خدمة للجزائري وسنتين للفرنسي. ومن جهتها جماعة النخبة ارسلت وفدا من الدكتور بن تهامي ومختار حاج سغيد وبوشريط علاوة والدكتور موسى وحاج عمار وجودي وبن عصمان الى رئيس الوزراء بوانكاري وقدم له عريضة احتجاجا على هذا القانون.[17]

ت-الهجرة والفرار إلى الجبال: حيث هرب الكثير من الشباب إلى المنطق الجبلية للتخلص من هذا القانون وفي نفس الوقت اتسع نطاق الهجرة وخاصة إلى البلدان الإسلامية كتركيا وبلدان المشرق العربي وعلى رأسها الشام، أين كان الجزائريون يستقبلون كأبطال رفضوا الخضوع للكفار، وكانت اكبر هجرة من تلمسان، تليها معسكر، سيدي بلعباس وسطيف وبرج بوعريريج.

ردود الفعل العسكرية: وتمثلت في قيام عدة ثورات ضد التجنيد الإجباري كان أهمها ثورتي بني شقران 1914 والأوراس 1916 واللتين اتخذناهما كنموج لهذا الرفض الشعبي لقانون التجنيد.

أ- ثورة بني شقران: سبتمبر- اكتوبر 1914

في إطار تطبيق قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين عرفت منطقة بني شقران كغيرها من المناطق حالة تذمر شديدة، وحسب تقرير لرئيس بلدية معسكر برونيي Prunier مؤرخ في 15 اكتوبر 1914 عثرنا عليه في مصلحة أرشيف ما وراء البحار باكس اون بروفانس بفرنسا فان دوار سيدي دحو كان أول من عرف ضجة كبرى بسبب هذا القانون، امتدت مباشرة المداشر بني شقرانن كما اشار التقرير إلى اختلاف درجة الاضطرابات، فدوار سجرارة -حسبه- سارت فيه عملية التجنيد دون

صعوبات بعد مقابلة نائب رئيس البلدية برانقروبر للاعيان واقناعهم بمزايا القانون، ولكن بقية المداشر رفضت رفضا قاطعا تجنيد ابنائها، ووقعت عمليات التمرد بدءا من الاثنين 28 سبتمبر 1914 [18].

حاول رئيس البلدية ومساعده تهدئة الوضع بمقابلة أعيان المداشر يوم 02 اكتوبر وتقديم شروحات حول القانون لم تقنع أهالي المنطقة، واستمرت الاضطرابات وخاصة كما ورد في التقرير في دوار بني نسيغ والفراقيق مما دفع السلطات الاستعمارية إلى إرسال قوة عسكرية من القناصة تحت قيادة الجنرال لابيت. وحاولت هذه القوة فرض التجنيد على الأهالي وارغامهم على حضور إجراء القرعة، وقامت تلك الفرقة العسكرية المكونة من 50 فارسا و05 دركيين باستعمال العنف ضد السكان رد عليهم الأهالي بإطلاق النر وتحولت المنطقة إلى ساحة انتفاضة مسلحة امتدت بين 02 و05 أكتوبر إلى جل مناطق بني شقران: بني نسيغ ناولاد سعيد، بني خنيفيس، والفراقيق رغم محاولة استمالة بعض الشخصيات المحلية كشيخ قبيلة الفراقيق شعالة حمزة. [19]

وحسب ميني فان الجنرال لابيت اقتحم المنطقة في 07 أكتوبر لاخماد هذه الانتفاضة من جديد وهذه المرة ب1600 جنديا و قام بحرق جميع الدواوير، والقى القبض على 04 اعيان من المنطقة من أصل الستة المطلوبين، وتوقيف 79 شابا وفي اليوم الموالي القى القبض على الاثنين المتبقيين ، وبعد ذلك شرعت السلطات الاستعمارية في إجراء القرعة لاختيار العدد المطلوب. [20] وهذه الانتفاضة بعد قمعها دفعت الفرنسيين إلى الإبقاء على كل الكتائب المتبقية من الزواف في الجزائر تخوفا من حوادث مماثلة،و سارعت فرنسا إلى إصدار عدة إحكام لمعاقبة المتمردين منها:نزع رخص حمل السلاح، فرض غرامة مالية،مصادرة أملاك المتهمين، الحكم على 13شخصا بالإعدام، وعلى البقية بالسجن باحكام متفاوتة وبعد طلب العفو من وزير الحرب خففت أحكام الإعدام بالسجن المؤبد. [21]

ثورة الأوراس 1916

هي تعبير آخر عن رفض الجزائريين للتجنيد الإجباري ،رغم القمع الذي ووجهت به الانتفاضات السابقة في بني شقران، وتيارت وفرندة والونشريس والظهرة والجنوب القسنطيني وسوق اهراس وغيرها منذ سنة 1914، وهذه الانتفاضات كلها أخمدت لأنها كانت تفتقر للتنظيم والتاطير. وقد ركزت السلطات الاستعمارية على المناطق الجبلية مراقبة شديدة لتفادي انتفاضات مماثلة، ومن هذه المناطق إقليم الأوراس الذي كانت تجوبه وحدات عسكرية باستمرار لإرهاب السكان، ودفعهم إلى الاستجابة لقرارات الاستعمار والقبول بأمر التجنيد.[22]

هذه الإجراءات كلها لم تثن من عزيمة سكان الأوراس الذين تصدوا لتطبيق قانون التجنيد الإجباري على أبنائهم بالاحتجاجات الواسعة منذ نهاية شهر سبتمبر 1916. فالادارة الاستعمارية حاولت في هذه الفترة مضاعفة العدد المطلوب من المجندين الجزائريين، تطبيقا لمرسوم 07سبتمبر 1916، والذي أصدرته وزارة الحرب في باريس، يجيز للحاكم العام للجزائر استدعاء كل الجزائريين المولودين عام 1890 وما تلاها، والبالغين سن 18 سنة وما فوق، اي الشباب الذين تم تعليق أسمائهم على قوائم الإحصاء منذ سنة 1909، شرط توفر الصحة الجيدة.[23] إضافة إلى مرسوم 14 سبتمبر 1916 والذي يفرض التجنيد على العمال، وكان يقضي بتجنيد 17500 عامل في هذه السنة.[24]

وبموجب هذين المرسومين تم تكليف الاعيان باختيار العدد المطلوب للتجنيد، وانتشرت الرشوة بينهم، واعفي كل أبناء العائلات الميسورة، لدفعهم كمية من الذهب أو الأموال،و اقتصر الاختيار على أبناء الفقراء فقط، وسادت موجة من الغليان في أوساط هذه العائلات. تبعا لذلك لما عرض رئيس بلدية بريكة قائمة المطلوبين للتجنيد، وأمر بضرورة حضورهم لنقلهم الى فرنسا للمسلهمة في المجهود الحربي، دفاعا عن فرنسا، توسعت

رقعة الاحتجاجات، وفر الشبان كلهم إلى الجبال، ومن هناك بدأت الانتفاضة.

بادر الثوار إلى شن هجمات عديدة على المعمرين وعملاء الاستعمار من الأهالي ، وعلى المراكز الاستعمارية، عسكرية وإدارية وشملت الانتفاضة رقعة واسعة حيث عمت بلديات بلزمة، عين توتة، خنشلة، عين القصر، وعين مليلة، تم فيها إحراق مزارع المعمرين وقطع خطوط الهاتف، وقتل العديد من الشخصيات الاستعمارية ومنهم المتصرف أفراد بعين توتة، والحاكم أفراد بباتنة، زيادة على عدد من المعمرين.[25] وقد قابلت السلطات الاستعمارية هذه الانتفاضة كعادتها بالقمع الشديد، معتمدة بالدرجة الأولى على فرق الزواف، فقامت بالقتل العشوائي للسكان واعتقلت الآلاف منهم، وأحرقت العديد من القرى، وصدرت ضد المعتقلين أحكام بالإعدام وأخرى بالأشغال الشاقة، وصودرت رؤوس الماشية، وفرضت على السكان غرامات مالية باهضة لم يكن بمقدور اغلبهم دفعها.[26]

و رغم كل هذه الانتفاضات فإن السلطات الاستعمارية استمرت في تجاهلها لرفض الجزائريين هذا القانون الجائر، بل وصممت على الاستمرار في تطبيقه ولو باستعمال العنف والقهر، وذلك ما نقرأه من تصريح الحاكم العام للجزائر في 08 مارس 1917م والذي دفعته وقاحته الى وصف الجزائريين بالمتخلفين عقليا، حيث ورد في تصريحه هذا كتعقيب على انتفاضتي بني شقران والأوراس ما يلي: " انها عودة الى البربرية القديمة، تلك التي كنا ننتظرها من الأهالي الذين لم تصلهم المدنية بعد، وهو حال المناطق الجبلية المنعزلة التي وقعت بها تلك الانتفاضات. لقد قلت لا يمكن لاي حادث او هزة ان تدفع فرنسا الى الانحراف عن مسار النور والانسانية الذي تتبعه هنا، ولا دورها كوصية على شعب متخلف عقليا."[27]

ثانيا: تونس

خضعت تونس للحماية الفرنسية منذ توقيع الباي التونسي محمد الصادق على معاهدة باردو مع المفوض الفرنسي الجنرال بريار في 12 ماي

1881م، وبموجب هذه المعاهدة تم إقرار تجنيد التونسيين لصالح فرنسا.[28] وقد شرعت فرنسا في تجنيد التونسيين بوتيرة متسارعة منذ سنة 1911م عقب اتخاذها قرار إرسال حملتها العسكرية للمغرب، وقد اشرك الاستعمار التونسيين رفقة الجزائريين في حملة احتلال فاس في تلك السنة، ثم تضاعفت وتيرة التجنيد بعدها في ظل حاجة فرنسا للمزيد من القوات بعد تدهور العلاقات الاوربية واحتمال قيام حرب عالمية.

و بقيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914م سارعت فرنسا إلى إرسال الفرق العسكرية المشكلة من الصبايحية والقناصة والرماة، ومنهم ثمانية فرق تونسية تحت قيادة الجنرال هامبار (Humbert) وذلك مع نهاية اوت 1914م.[29] وشجعت فرنسا التونسيين كغيرهم من أبناء شمال إفريقيا على التطوع في صفوف قواتها بإصدار امرية 07 سبتمبر 1914م والتي نصت على إعطاء ذوي المجند منحة 25،1 فرنك يوميا يضاف إليها 50 سنتيما عن كل طفل لدى المجند، ثم جاء مرسوم 15 أكتوبر 1914 م ليرفع منحة المجندين من 250 فرنكا الى 400 فرنكا [30]. وفي نفس الوقت ظهرت تجارة أخرى من قبل الإدارة الاستعمارية تمثلت في شراء الجنود من الأعيان بثمن معين، وكان المجند يتقاضى مبلغا ماليا وفق وزنه، ويرجع ذلك أساسا إلى الفقر الذي كان أهالي المغرب العربي يتخبطون فيه.[31] وكل ذلك شجع التونسيين على الإقبال على التجنيد ليصل عدد المجندين مع نهاية سنة 1914 إلى 80 الف شابا.[32]

هذا الإقبال على التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي لم تقابله فرنسا بالتقدير بقدر ما اعتره الضباط الفرنسيون مجرد استرزاق وطلب للمال في ظل حالتهم الاجتماعية المزرية كما اسلفنا، ولم تأخذهم الرأفة حتى باولئك الذين جندوا إجباريا وتركوا عائلاتهم تتحسر على فقدانهم، ودفعوا بهم إلى الجبهات الأمامية للقتال، وكان عدد القتلى في صفوفهم مرتفعا جدا، ففي الخمسة أشهر الأولى فقط سقط من أبناء المغرب العربي 35900 قتيلا منهم 55،27 بالمائة تونسيون. وهذه الخسائر البشرية المرتفعة ولدت لدى

المجندين نفورا من الجيش الفرنسي، وحاولوا تذكير قادة الجيش بمأساتهم، وذلك في 15 ديسمبر 1914 م، واعتبر ذلك عصيانا لابد من قمعه حتى لا يتجرأ المجندون الأهالي مرة أخرى على التعبير عن تذمرهم، واصدر الجنرال دوربال (D'urbal) قائد الجيش الثامن أوامره بإخراج واحد من الرماة التونسيين من كل عشرة، ويتجولون في الجبهة وقد كتب على ظهورهم كلمة جبان، وإذا لم يسقطوا بنيران الألمان يعدمون من قبل زملائهم. أما بقية الجنود التونسيين ففرضت عليهم الأشغال الشاقة ليكون هذا العقاب عبرة لجميع المجندين.[33]

وفي نفس اليوم أيضا، على الساعة الخامسة مساء،قام الجنرال دوبازلار(Debazelare) بإعدام عشر تونسيين لا لذنب ارتكبوه ولكن فقط لتاثرهم بالبرودة الشديدة، وعجزهم عن الحركة في منطقة فربراندن (Verbranden) بباجيكا والتي كانت مكسوة بالثلوج [34]. وهذه الظروف الماساوية دفعت في نهاية سنة 1916 التونسي محمد باش حامبة إلى تأسيس لجنة سياسية بجنيف، أصدرت مجلة المغرب لتشجيع جنود إفريقيا الشمالية على الفرار من الجيش الفرنسي، وكانت توزع مناشير في جبهات القتال سريا على المجندين، ونجحت فعلا في دفع الكثيرين إلى الفرار إلى الجيش الألماني والعثماني، أين تم جمعهم في عدة مراكز منها مركز فنزدورف قرب برلين والذي جمع 500 جنديا تونسيا من مجموع 3200 جنديا مغاربيا.[35]

استمرت فرنسا في تجنيد التونسيين - على غرار بقية أبناء شمال إفريقيا –خاصة بعد ظهور الخطر النازي في ألمانيا وتهديده لها، ثم قيام الحرب العالمية الثانية سنة 1939 م. فقد جندت سنة 1936م 45 ألف تونسيا في وقت لم يكن عدد السكان يزيد عن 2، 395، 000 نسمة. [36] ليصل عدد المجندين التونسيين سنة 1939 م حوالي 80 ألف شخصا.

وفي 14 نوفمبر 1942 م وأياما قليلة بعد انزال قوات الحلفاء في شمال إفريقيا، أعلنت التعبئة العامة من قبل الاميرال دارلان قائد القوات الفرنسية في إفريقيا، وتم استدعاء كل الاحتياطيين من سنوات 1922م إلى

1942م وكانت أعمارهم تتراوح بين 19 سنة و42 سنة، وكانت نسبة التونسيين منهم 14,3 بالمائة بعدد يصل إلى 26 ألف مجندا.[37]

ثالثا: المغرب الأقصى

بدأت مغامرات فرنسا في المغرب الأقصى منذ عام 1907 م بعد احتلالها وجدة والدار البيضاء، وكان المغاربة يرون في عزل السلطان عبد العزيز وتولية أخيه عبد الحفيظ سنة 1908م حلا لمشكل الانهيار الذي وصل إليه المغرب، لكن الأوضاع الداخلية ازدادت تفاقما حيث كثرت الاضطرابات الداخلية، وتأزم الوضع الاقتصادي، ولجأ السلطان عبد الحفيظ بدوره إلى الاقتراض من الدول الأوربية مما زاد من ضعف المغرب، واضطر الى الاعتراف بقرارات مؤتمر الجزيرة، والتي كانت في معظمها لصالح فرنسا بعد ضمان تأييدها عن طريق معاهدات وقعتها سابقا مع ايطاليا 1902، بريطانيا 1904، اسبانيا 1905.

وبعد احتلال فرنسا لفاس عام 1911م، وتمكنها من أبعاد ألمانيا من طريقها بعد حل أزمة أغادير في نفس السنة، فرضت حمايتها على المغرب في 30 مارس 1912م واقتسمته مع اسبانيا تطبيقا للاتفاقية السابقة بين الطرفين، وبذلك استكملت مد هيمنتها على كامل المغرب العربي.

و نحن نتكلم عن التجنيد العسكري لأبناء المغرب لابد أن نذكر بأن هذا التجنيد لم يقتصر على الفرنسيين، بل طبقته أيضا اسبانيا، فخلال الحرب العالمية الأولى تمكنت من استقطاب عدد كبير من الفارين من الجيش الفرنسي، وشكلت منهم 20 طابورا و15 سرية، وهذه الفرق العسكرية استعملها الاسبان في قمع معظم الاحتجاجات التي وقعت في بلادهم فيما بعد، مثل إخماد انتفاضة عمال المناجم في استورياس بالشمال سنة 1934م.[38]

و أبرز من استغل المغاربة الجنرال فرانكو أثناء الحرب الأهلية الاسبانية منذ وصوله إلى تطوان في 19 جويلية 1936م مستغلا الظروف الاجتماعية

للمغاربة، مقدما راتبا شهريا أعلى مما هو عليه مرتب المجندين في الجيش الفرنسي، مما دفع المغاربة إلى الاقبال الكبير على جيشه، ووصل عدد من جندهم إلى غاية سنة 1937م 36 ألف رجلا.[39]

أما بالنسبة للاستعمار الفرنسي، فإن معاهدة الحماية التي أشرنا إليها لم تنص على التجنيد الإجباري للمغاربة بل نصت فقط على فتح باب التطوع في الجيش الفرنسي.[40] وشجعت فرنسا هذا التطوع بالاعتماد أكثر على السلطان، وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث تمكنت من تجنيد 28 كتيبة من المغاربة مع نهاية شهر أوت 1914م تم نقلهم إلى فرنسا للمشاركة في القتال إلى جانب القوات الفرنسية. لقد كان لنداء السلطان يوسف بن الحسن (1881م-1927م) في 15 نوفمبر 1914م وقع كبير على عملية التطوع في الجيش الفرنسي، فقد تدفق المغاربة بشكل كبير على مراكز التجنيد للانخراط في صفوف الجيش الفرنسي بالمئات، بعد ان دعاهم السلطان للدفاع عن فرنسا، وحث الجنود المغاربة في جبهات القتال على الصمود في وجه من سماهم أعداء الإنسانية والحرية والمدنية، ويقصد بهم الألمان وحلفاءهم واصفا الألمان بالمتجبرين، والعثمانيين بالمغفلين.[41]

و لم تقتصر فرنسا على استغلال المجندين المغاربة في الدفاع عنها في الحرب العالمية الأولى كغيرهم من أبناء المستعمرات، بل دفعت بهم إلى محاربة أبناء وطنهم وقمع الثورات الداخلية، تماما كما فعلت مع الجزائريين في القضاء على المقاومات الشعبية في ربوع الوطن. فقد استعملتهم في محاربة عبد الملك بن عبد القادر الجزائري أثناء ثورته بإقليم تازة سنة 1915م، ثم عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي أثناء ثورته ضد الاسبان والفرنسيين بين 1921م و1926م، وقد أكد عبد الكريم بنفسه وجودهم رفقة الجزائريين والتونسيين في كل المعارك التي خاضها ضد أعدائه.[42]

استمرت فرنسا في تجنيدها للمغاربة بين الحربين ليصل عددهم سنة 1936م الى 85 ألف مغربيا. ومع قيام الحرب العالمية الثانية عادت فرنسا من جديد لتشرك السلطان المغربي في حث المغاربة على التطوع بقوة في

صفوف جيوشها. فوجه السلطان محمد الخامس بن يوسف (1909م-1961م) نداء هو الأخر للمغاربة للوقوف الى جانب فرنسا في حربها ضد دول المحور وعلى رأسها عدوها التقليدي ألمانيا، واستجاب للنداء الكثير من المغاربة على عادتهم وخاصة من الجهات الريفية مثل منطقة الأطلس المتوسط (منطقة مراكش وجهة زمور) التي تضم قبائل عديدة، وتدفق الشباب من جديد على الجيش الفرنسي طلبا للانخراط حتى وصل عدد المسجلين الى 233 ألف متطوعا مغربيا.[43]

وفي هذه الأثناء حاولت فرنسا الاحتفاظ بهذه الدرجة الكبيرة من الاقبال على التطوع لرفع عدد المجندين، فرفعت مستحقات التجنيد بالنسبة للمغاربة الى 20 فرنكا يوميا للقومي درجة ثانية وبين 31 و36 فرنكا للقناصة درجة ثانية سنة 1943م، يضاف إليها منحة التجنيد ومستحقات التكفل بالعائلة، وهي مبالغ مرتفعة مقارنة باجر عامل يومي في المغرب والذي لم يكن يتجاوز 16 فرنكا آنذاك.[44]

وهكذا يتضح لنا أن الاستعمار الفرنسي بالخصوص لما خطط لإخضاع بقية دول شمال إفريقيا لسيطرته، تضمنت استراتيجيته الاعتماد على أبناء المنطقة سواء في توسعاته الداخلية للهيمنة على كل شبر من مساحة هذه الدول، أو في حروبه الخارجية، مستفيدا من تجربته مع الجزائريين منذ سنة 1830، حيث كان لفرق الزواف او المخزن أو القناصة والصبايحية والقوم دور أساسي في إخضاع القبائل الثائرة، والقضاء على مختلف المقاومات الشعبية، وتثبيت جذور هذا الاحتلال. وقد أحسن الاستعمار استغلال الظروف الاجتماعية المزرية التي كان سكان المنطقة يعيشونها، لصالحه لتجنيد مئات الآلاف من شباب المغرب العربي في صفوف قواته، ودفعهم إلى الجبهات الامامية للقتال، في حروب لا تهم سوى الاستعمار، وكانت النتيجة أن قتل الآلاف منهم، البعض منهم وردت أسماؤهم في سجلات القتلى والبعض الآخر مات مجهولا دفاعا عن فرنسا. وحتى لو أخذنا برأي أغلب الضباط الفرنسيين الذين كانوا ينظرون إلى

معظم المجندين من أبناء شمال إفريقيا كمرتزقة أخذوا نصيبهم (المتدني جدا)من المال وماتوا من أجل لقمة العيش كما يدعون، فما ذنب أولئك الذين جندوا قسرا وأبعدوا عن ذويهم تاركين أغلبهم بلا معيل، ورغم ذلك لم يحظوا بأدنى ذكر أو تقدير بمثل ما حظي به الأوربيون.

الهوامش:

-1Dubaril,Mes souvenirs ,tome 1 , ed. Collection Georges Barba ,Paris , 1894 p 49.

2- قبيلة زواوة: او الزواف: أشاع الفرنسيون انها تنتمي الى منطقة القبائل بعد تعاونها معهم، وقد اثبتت دراسات حديثة ان هذه النسبة هي مغالطة فقط من قبل الفرنسيين، لاستمالة سكان القبائل الى صفوفهم، وان قبائل زواوة الحقيقية كانت قاطنة بجبال الظهرة بالاطلس التلي، شمال غرب مدينة المدية، والكل يعلم ان منطقة القبائل قاومت الاستعمار بشدة ولم تتعاون معه وان الاستعمار لم يتمكن من اخضاعها الا سنوات 1857، 1864م. ينظر: بجاوي محمد،المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006

3-محمد الصالح بجاوي، متعاونون ومجندون في الجيش الفرنسي،1830-1918،ط 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009،ص33.

4- محمد الصالح بجاوي، نفسه، ص 164.

5- عاشور شرفي، معلمة الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص778.

6- عمار هلال، ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة ، 18"0-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995ص 235.

7- محمد الصالح بجاوي، متعاونون ومجندون، م. س، ص34.

8- شارل روبير اجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، 1871-1919، ترجمة حاج مسعود، }2، دار الرائد للكتاب ، الجزائر 2007، ص 722.

9- نفسه، ص 724.

10- رابح لونيسي وبشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2010 ص87.

11- ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005، ص 14.

12- عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة 192à-1936 ج 1، ط 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 33.

13- المبشر، رقم 5436،بتاريخ 1912/03/02.

14- ناصر بلحاج، م س، ص108.

15- ابو محمد عبد الله الشافعي، ثورة الأوراس 1916 ضد التجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 1984، ص 85.

16 -Gilbert Meynier, l'Algerie reveillée ,la guerre de 1914-1818 et le 1er quart du 20eme siecle ,librairie Droze , Genève 1981 ,p. 98.

17 -Charles Robert Ageron, les algériens musulmans et la France, 1871-1919, t2 ,P. U. F ; Paris, 1968 p. 1082.

18- عبد الرحمن بن العقون، م س، ص37.

19- تقرير رئيس بلدية معسكر حول أحداث بني شقران بتاريخ 15-10-1914، نسخة من الارشيف الفرنسي لما وراء البحار باكس اون بروفانس. ص 1

20- نفسه، ص 4

21- Meynier, op. cit. , p. 283.

22- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ط 2 دار البصائر، الجزائر2009، ص83.

23- Meynier , op. cit. ,p. 283.

24-جريدة المبشر العدد 5912 بتاريخ 23 /09/ 1916

25- المبشر، عدد 5914 بتاريخ 1916/09/30.

26-محمد الصالح بجاوي، متعاونون، م س، ص377.

27- محمد الصالح بجاوي، نفسه، ص 377.

28 - Jean Melia, l'Algérie et la guerre 1914-1918. 4e edition , librairie Plon et Cie , Paris, 1918, p. 276.

29 –Cahiers de l'Orient , revue d'études et de reflexion sur le monde arabe et musulman. n 119, Juin 2015,S. E. D, Paris, France. P. 95.

30 -Meynier , op. cit. ,p. 259.

31- ناصر بلحاج، دور الدعاية العثمانية الالمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائروالدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسة العدد 3، 2008، غرداية الجزائر، ص17

32-نفسه، ص 17

33- Meynier ,op. cit. ,p. 262.

34- Meynier , Ibid. ,p275

35- Meynier ,Ibid. , p. 275.

36-بلحاج ناصر دور الدعاية الالمانية، م س، ص4

37- Cahiers de l'Orient , op. cit. ,p. 102.

-38ibid ,p 94

39 –ماريا روزا مادارياغا، مغاربة في خدمة فرانكو، ترجمة كنزة الغالي، منشورات الزمن، ط 1، 2006 ص 35

40 –نفسه، ص 165

41- Cahiers de l'Orient , op. cit. , p. 95.

42- Revue du monde musulman, A 8 ,t 29 , Déc. 1914 , p. 304;

43 –ينظر: محمد قنانش، نجم الشمال الافريقي وثائق وشهادات لدراسة الحركة الوطنية الجزائرية، ط 2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994 ص 26 (وردت فيه رسالة عبد الكريم الخطابي)

44- Cahiers de l'Orient , op. ci. , ,p. 96.